

## منهج ابن مالك في التفريق بين الضاد والطاء

عمر محمد أبو نواس\*

### ملخص

تأتي هذه الدراسة للوقوف عند منهج ابن مالك في التفريق بين الضاد والطاء، وتحليل السمات التي انماز بها منهجه في دراسة هذه الظاهرة، فتوقفت عند أسباب التعدد والكثرة في المصنفات التي ألفت في الفروق بين الصوتين. كما تكفّت ببحث جهود ابن مالك في دراسة تراث الضاد والطاء، وتناولت أهم الأسس التي بُني عليها منهجه المتمثلة ب: وضع العلامات اللغوية للتفريق بين الضاد والطاء، وتماسك القيود، والاستقراء والاستشهاد، والتطرّق لبعض المسائل اللغوية في بنى الكلمات الضادية والظائفة. وختمت الدراسة بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج.

**الكلمات الدالة:** منهج، ابن مالك، الأصوات، الضاد، الطاء.

### المقدمة

انصبّ اهتمام اللغويين منذ بواكير درس اللغوي على معالجة الفروق اللغوية بين الجمل، والكلمات والأصوات المتشابهة، فوقفوا عند طبيعة الجمل واستعمالاتها، ووضعوا حدوداً فاصلة توضح الفرق بين الكلمات المتشابهة حسب السياق الذي تستعمل فيه، واعتمدوا قضايا تتعلق بالمنهج الصوتي، وطبيعة الأصوات، ومخارجها، وصفاتها، فميزوا بين الأصوات: الشديدة والرخوة، والمجهورة والمهموسة، والمنفتحة والمطبقة... إلخ، للتفريق بين الأصوات المتشابهة. وجعلوا جلّ اهتمامهم ينصب في وضع معايير ثابتة تضبط الظواهر اللفظية في تناول هذه المتشابهات وطبيعة تداولها.

ونتيجة للتقارب الصوتي بين بعض الأصوات العربية، أفرد اللغويون مصنفات خاصّة تعنى بالفروق اللغوية بين هذه الأصوات مخارجاً وصفاتٍ، وطبيعة أدائها في اللهجات المختلفة.

ولعلّ من المصنفات التي تمثل هذه الفروق تلك المؤلفات التي تناولت الفرق بين الضاد والطاء، إذ شُغل اللغويون في هذه المؤلفات بدراسة الفرق بين الصوتين من الناحيتين: الصوتية والدلالية، فرصدوا الألفاظ المختلفة التي تمثل هذه الظاهرة، وتعرّضوا لطبيعة استعمالها، وما تحمله من علامات

### دلالية مختلفة.

وتطالعنا المكتبة العربية بكثّم لا بأس به من هذه المؤلفات منها: الفرق بين الضاد والطاء في كتاب الله والمشهور من كلام العرب: لأبي عمرو الداني (ت444هـ)، والفرق بين الطاء والضاد للزنجاني (ت471هـ)، زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، والاعتضاد في الفرق بين الطاء والضاد لجمال الدين بن مالك الأندلسي (ت672هـ)، وغيرها من المؤلفات المختلفة. ونتيجة لكثرة هذه المؤلفات وتعددتها، وأهمية هذه الظاهرة وجوهريتها، جاءت هذه الدراسة متبعة المنهج الوصفي التحليلي منهجاً للبحث. ولا يمكن الزعم أنّ هذه هي الدراسة الأولى التي تعنى بدراسة تراث الطاء والضاد والفرق بينهما، فقد وُجدت مجموعة من الدراسات التي اختصّت بدراسة مشكلة الضاد، وتناولت الفروق بين الصوتين، منها: دراسة طه الروي: (رسالة في الضاد والطاء)، ودراسة رمضان عبد التواب: (مشكلة الضاد العربية وتراث الضاد والطاء)، ودراسة حليلة عميرة: (الضاد في كتب التراث والتحليل الصوتي الحديث).

إلا أنّ هذه الدراسة تتميز عن غيرها بالبحث في منهج ابن مالك في التفريق بين هذين الصوتين، فابتدأت الدراسة بتحليل الأسباب التي تكمن وراء التعدد والكثرة في التأليف في الفروق بين هذين الصوتين.

واقترحت على دراسة واحدٍ من أهم اللغويين الذين اعتنوا بهذه الظاهرة، فابن مالك الأندلسي إمام النظم ترك مؤلفات عدة تقرق بين الضاد والطاء؛ وتتوّعت أساليبه في التفريق بينهما من

\* كلية العلوم الأساسية والإنسانية، الجامعة الألمانية الأردنية، الأردن.  
تاريخ استلام البحث 2016/4/20، وتاريخ قبوله 2016/6/28.

فحسب، بل أوضحوا لنا أنهم قاموا بتأليف هذه المؤلفات للتفريق بينهما في الكتابة، ورفع اللبس بينهما في الخط، ولعلم تنبؤهما أن أصل الوضع في التقارب والتشابه بينهما من الأسباب المنطقية التي أوقعتهما في هذه الإشكالات، وهذا ما نلاحظه واضحاً في حديث صاحب بن عباد وهو من أوائل المؤلفين في هذا الباب: "إذ كانا حرفين قد اعتاص معرفتهما على عامة الكتاب لتقارب أجناسهما في المسامع وأشكال أصل تأسيس كل واحد منهما والتباس حقيقة كتابتهما"<sup>(2)</sup>.

وهذا ما أكدّه الزنجاني: "وكانا يشبهان على من لا يعلم فيظنهما لمعنى واحد، لا يفرق بينهما، ويضعهما في غير موضعهما، وإنما ينبغي للكاتب أن يعرف معنى كل واحد منهما، فيخالف بينهما في الخط لاختلاف معناهما في اللفظ"<sup>(3)</sup>.

ويشير ابن مالك بوضوح إلى سبب تعليمي محض دفعه لتأليف كتاب (الاعتماد في الفرق بين الظاء والضاد)؛ إذ أكد أن في هذا المصنّف إرشاداً للمتعلّمين الذين يخطئون فيهما، وأوضح لنا هذا في مقدمته، فقال: "هذه الألفاظ ربما كُفّت المتيقّظ في الاحتراس، وكُفّت عنه شيئاً شَبَّه الالتباس، وكلّ ترجمةٍ منها تتضمن مسألتين: ما كذا بالضاد، وما كذا بالظاء، لمن أثار الالتباس وتعرّفهما من المُلح ومُلح الاقتباس"<sup>(4)</sup>.

#### ثانياً: الأسباب الوضعية:

يُقصد بالأسباب الوضعية هنا ما يتعلق بأصل الوضع في اللغة لهذين الصوتين، ويمكن مناقشة الأسباب الوضعية في محورين:

أولهما: يتعلق بمناقشة أصالة وجود هذين الصوتين في العربية، واختلف العلماء قدامى ومحدثين في تفسير ذلك، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي رأى أن: "الظاء حرف عربي خصّ به لسان العرب، لا يشركهم فيه أحد من سائر الأمم"<sup>(5)</sup>. وأكد ابن جني أن صوت الضاد انمازت به العربية في كثرة استعماله، فقال: "اعلم أن الضاد للعرب خاصة ولا توجد في كلام العجم إلا في القليل"<sup>(6)</sup>.

وأشار إلى هذا ابن منظور في لسان العرب في وصفه لصوت الضاد: "الضاد حرف هجاء، وهو حرف مجهور، وهو أحد الحروف المستعلية، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائداً، والضاد للعرب خاصة ولا توجد في كلام العجم إلا في القليل"<sup>(7)</sup>.

وأما الآخر، فيتعلّق بأصل هذا الصوت في اللغات السامية ومدى تعرّضه للتبدل والتغير، وينبغي التأكيد هنا أن العلماء لم ينفوا وجود صوت الضاد في اللغات الأخرى، وإنما أثبتوا لنا أن العربية انمازت عن غيرها بكثرة استعمال هذا الصوت؛ لأنهما

مصنّفٌ لآخر، لذلك كان حرياً بنا أن نقف عند هذه المؤلفات؛ لنستكشف الأسس التي قام عليها منهجه متمثلة بـ: وضع العلامات اللغوية للتفريق بين الصوتين، والتقييد وتماسكه، والاستقراء والاستشهاد، والتطرّق لبعض المسائل اللغوية في بنى الكلمات الضادية والظائية.

#### أسباب ظاهرة التعدد والكثرة في مؤلفات الضاد والظاء

يجد المتعم في تراث الضاد والظاء في المكتبة العربية كثرة ملحوظة في هذه المؤلفات، وتنوعاً في مناهج تأليفها عبر العصور المختلفة، فما قمت بتتبعه وحصره من هذه المؤلفات على مر العصور يقارب خمسة وثلاثين مصنفاً بين كتاب ورسالة ومنظومة. وتعالج في معظمها خصائص هذين الصوتين، والفرق بينهما، وأطرهما الاستعمالية في لغة العرب، وقد قام كل من رمضان عبد التواب، وحاتم الضامن وغيرهما من المحدثين ممن شغلوا بهذه الظاهرة بحصر هذه المصنفات وتتبعها عبر العصور؛ ممّا أغنوا فيه الدارس؛ ولذلك ابتعدت عن تكراره في هذه الدراسات.

ومابهما هنا أن نقف عند أسباب التعدد والكثرة في هذه المؤلفات، فقضية الخلط بين هذين الصوتين قضية تاريخية تضرب جذورها في القدم في تاريخ اللغة، وقد كثر الخلط بين الضاد والظاء منذ دخول الأعاجم في الإسلام، ويمكن أن نجمل أسباب التعدد والكثرة في مؤلفات الظاء والضاد بما يأتي:

#### أولاً: الأسباب التعليمية:

تعدّ الأسباب التعليمية من أهم الدوافع التي أجبرت كثيراً من العلماء لتأليف المصنفات في الضاد والظاء، فهذا الداني يصرّح في مقدمة كتابه أن سبب تأليفه لكتابه الفرق بين الضاد والظاء ما رآه من "حاجة الطالبين إلى معرفة ذلك، مع غلط كثير من القراء وغيرهم فيه، إلى أن أُفرد كتاباً في الفرق بينهما في كتاب الله، عزّ وجلّ، خاصة، نسفاً واحداً، وأجعل ذلك أبواباً وفصولاً يُقاس عليها ما يرد منها، مع تبين وجوه ذلك وتفسير معانيه وتصرف اشتقاقه ودوره في الكلام، ليعمل على حسب ما أذكره، فيوصل بذلك إلى تمييزهما والفرق بينهما"<sup>(1)</sup>.

إذن، فكثرة شيوخ الأخطاء في هذين الصوتين على ألسنة الخاصة من المتعلمين قبل العامة، هو الذي دفع الداني لإفراد الحديث عن هذه المشكلة وبمعالجتها في مصنف متخصص حتى يضع لهم طرائق وأساليب تجعلهم يمتلكون القدرة على التفريق بينهما.

ولم يقتصر العلماء في هذا الجانب على وضع هذه المؤلفات لتعليم النطق بهما والتفريق بينهما في قراءة القرآن

بقيا عرضة للتبدل والتغير في اللغات السامية الأخرى<sup>(8)</sup>

فصوت الضاد ليس صوتاً سهلاً للنطق، ولذا فقد ضاع بمختلف صوره من أكثر اللغات السامية، ولذلك تحول في الأكادية والأوغاريتية والعبرية إلى صاد، وأما في الآرامية والسريانية فكان الأمر مختلفاً إذ تحول فيهما أولاً إلى قاف ثم إلى عين، والتحول في هذه اللغات المذكورة تحول مطلق، وأما العربية ولهجاتها فالتحول فيها إلى صاد أو غيرها تحول مقيد بعض الأمثلة نحو: الامتصاص والامتصاص والقاصب والقاصب.<sup>(9)</sup>

ولم تبق ضاداً إلا في العربية الشمالية، والعربية الجنوبية "السبئية والمعينية" والحبشية، مثل كلمة rd في العربية الجنوبية، بمعنى "أرض" كذلك، وكلمة dahay بمعنى: "الشمس، الضحى" في الحبشية.<sup>(10)</sup> وقد حافظت الصفاوية على صوت الضاد وهو موجود فيها رسماً ونطقاً بغض النظر عن شكل نطقه وكيفية.<sup>(11)</sup>

ويرى كمال بشر أن صوت الضاد "النظير المفخم للذال" في النطق المعاصر: "وهذا الصوت في نظر بعض المحدثين - ونحن معهم - هو الصوت الذي تنطبق عليه المقولة المشهورة: "العربية لغة الضاد"، إذ لا وجود حقيقياً في غيرها من اللغات، والقول بأن له أثراً باقياً من الكلمات الحبشية، لا يبطل هذا الزعم، إذ لم يستطع أحد حتى الآن بيان الأمر فيه في هذه اللغة، ولم يلق إلينا بمادة لغوية تكفي لحسابه صوتاً مستقلاً نطقاً ووظيفة"<sup>(12)</sup>.

أما بالنسبة لصوت الظاء، فقد تحول في اللغات السامية بسبب صعوبة نطقه المتمثلة في تخيمه أولاً، وفي كونه صوتاً من الأصوات الأسنانية التي يتطلب نطقها جهداً عضلياً إضافياً ثانياً، فقد تحول في الأكادية والعبرية والإثيوبية الجعزية إلى صاد، أما الآرامية فقد تحول فيها أولاً إلى صاد، ثم تحول فيها إلى طاء. ولم يحتفظ به إلا الأوغاريتية كما احتفظت به العربية الشمالية ولهجاتها المختلفة والعربية الجنوبية.<sup>(13)</sup>

فجملة هذه الإشكالات التي دارت حول هذين الصوتين شكّلت دافعاً قوياً لدى العلماء لبحث هذين الصوتين في مصنفات متخصصة تضمن لأبناء العربية حل كل ما علق بأذهانهم من تساؤلات حول الضاد والطاء سواء أكان ذلك ما يتعلق بالكتابة أم بالنطق أم بأصل الوضع.

فهذا الداني يصرح أن من دوافع تأليفه لكتابه أهمية أصالة وضع صوت الظاء في العربية: "وقد أجمع علماء اللغة على أن العرب خصت بحرف الظاء دون سائر الأمم، لم يتكلم بها غيرهم، ولغرابتها صارت أقل حروف المعجم وجوداً في المعجم في الكلام، وتصرفاً في اللفظ واستعمالاً في ضروب المنطق."<sup>(14)</sup>

ويؤكد ابن مالك في مقدمة كتابه أن من دوافع تأليفه لكتابه المكانة التي حظي بها حرف الضاد في أصل وضعه، حتى كان مدعاةً لافتخار النبي - صلى الله عليه وسلم - بنطقه له.<sup>(15)</sup>

### ثالثاً: الأسباب الصوتية:

وصف سيبويه مخرج صوت الضاد قائلاً: ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد.<sup>(16)</sup>، وتحدث ابن جني عنه فقال: "ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر"<sup>(17)</sup>.

وفرق رمضان عبد التواب بين الضاد القديمة والضاد التي نطقها الآن، فالقديمة جانبية، وليست أسنانية لثوية، والقديمة احتكاكية أو رخوة، ولم تكن انفجارية.<sup>(18)</sup>

أما مخرج الظاء كما بين سيبويه، "فمن طرف اللسان، وأطراف الثنايا."<sup>(19)</sup> ولا خلاف بين القدماء والمحدثين في تحديد مخرج هذا الصوت<sup>(20)</sup>. وقد تحدث إبراهيم أنيس عن صفة الجهر في الظاء، وبين أنه في حالة النطق بالطاء يرتفع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك ويتعرج وسطه.<sup>(21)</sup>

وربما أحس سيبويه بالخلط في مخرج الضاد، ولذلك تحدث عما يسمّى بالضاد الضعيفة، ووقف السيرافي عند الضاد الضعيفة، وبين مقصود سيبويه فيها فقال "إنها لغة قوم ليس في لغتهم ضاد فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية اعتضلت عليهم فرمياً أخرجوها ظاء لإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم فخرجت بين الضاد والطاء"<sup>(22)</sup>.

إن نطق الظاء، كان قريباً من نطق الضاد، وكثيراً ما تطابقتا وتبادلتا، في تاريخ العربية. ولعل أقدم مثال لذلك مأخوذ من القرآن الكريم، وهو: "الضنين" في سورة التكويد 81/ 24، فقد قرأها كثيرون بالطاء مكان الضاد، التي رسمت بها في كل المصاحف. وممن قرأها بالطاء: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، كما قال مكي في كتاب الكشف.<sup>(23)</sup>

ونقل لنا الجاحظ من أخبار ذلك الخلط، فقال: "وزعم يزيد مولى ابن عون، قال: كان رجل بالبصرة له جارية تسمى ظمياء، فكان إذا دعاها قال: يا ظمياء، بالضاد. فقال ابن المقفع: قل: يا ظمياء. فنادها: يا ظمياء"<sup>(24)</sup>.

من هنا، اندفع العلماء لوضع هذه المؤلفات التي تبين الفروق الصوتية بينهما في الأداء والمخرج، ولهذا أراد أبو بكر الصديقي القروي في مؤلفه أن يشرح: "طرفاً من حروف الظاء والضاد، لتستدل به على بعض ما التبس من على بعض المعلمين بالفرق بينهما، من إبانة الظاء بإظهار طرف اللسان

من الكلمات التي تستعمل فيهما، ومن المعروف أنّ ابن مالك يعدّ علماً من أعلام النظم؛ لذلك عمد إلى توظيف قدراته في النظم لمعالجة هذه الظاهرة في مصنفات مختلفة:

• **الاعتماد في نظائر الظاء والضاد:**

يوحي عنوان هذا الكتاب بجمع ابن مالك للنظائر المختلفة في الظاء والضاد والفروق بينها، وجمع في هذا الكتاب ثلاثاً وثلاثين لفظة، وأصل هذا الكتاب من كتابه السابق (الإرشاد)، وقد حقق هذا الكتاب حاتم الضامن، وقد حققه عام 1980م، وأتبعه في نشرة جديدة ب (فانت الظاء والضاد)، وهو من منشورات دار البشائر في دمشق، صدرت الطبعة الأولى عام 2003م.

• **الاعتضاد في معرفة الظاء والضاد:**

وهو عبارة عن قصيدة ظائية على البحر البسيط تشتمل على اثنين وستين بيتاً، ضمنها ضوابط التفريق بين الظاء والضاد مع شرح لهذه القصيدة، وقد حقق هذا الكتاب: حسين تورال وطه محسن. والكتاب من منشورات مطابع النعمان، العراق، عام 1972م.

• **تحفة الإحطاء في الفرق بين الظاء والضاد:**

وهو عبارة عن منظومة تقع في خمسة وتسعين بيتاً عن كتاب قام بتحقيقه: حاتم صالح الضامن. والكتاب يحتوي على الكثير من الكلمات التي تكتب بالطاء والضاد. ونشر في مجلة العرب، وهي مجلة تصدر عن دار اليمامة في الرياض، عدد (تموز - آب)، عام 2009م.

• **أرجوزة في الفرق بين الظاء والضاد:**

وهي من أكبر ما نشر تحتوي حوالي مئة وخمسة وتسعين بيتاً، تحتوي على النظائر في الظاء والضاد في العديد، حققها: طه محسن، نشرت في مجلة المورد، وهي مجلة تصدر عن وزارة الإعلام العراقية، المجلد (15)، العدد (3) عام 1986م.

• نسان نادران في ظاءات القرآن، بيتان في ظاءات القرآن مشروحان. تحقيق: هلال ناجي، من منشورات عالم الكتب، بيروت، عام 1999م.

• **الإرشاد في الفرق بين الظاء والضاد. لم يصل إلينا.**

**منهج ابن مالك في التفريق بين الضاد والطاء**

**أولاً: وضع العلامات اللغوية للفرق بين الضاد والطاء**

يشير المعنى اللغوي للعلامة إلى السمة، فالعلامة تعني السمة<sup>(31)</sup>، وقد جاء في التنزيل العزيز ما يدل على ذلك قال تعالى: {وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَاراً وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ \* وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ} (32).

وقد أشار اللغويون إلى وجود العلامة في الدرس اللغوي،

في النطق بها، ورفعك رأسها عند كتابها، وضّم الأسنان على الضاد، وميلك اللسان إلى الأضراس من ناحية الشمال، فتفرق بينهما في خطهما<sup>(25)</sup>.

وشاع هذا الخلط بين عامة الناس أيضاً: "فالطاء اشتبه في اللفظ العامي مع الضاد فمن ذلك ما استعملته العرب، ومنها ما لم تستعمله<sup>(26)</sup>".

وقد جاء هذا الخلط بين هذين الصوتين؛ بسبب صعوبة النطق بصوت الضاد وهذا دافع آخر يقف وراء التعدّد والكثرة في هذه المؤلفات، وقد بيّن ابن النجار هذا فقال: "وأحببت أن أكتب أوراقاً أذكر فيها مقالته المحققون، وما تلقّيته عن الأشياخ مشافهةً وبحثاً؛ ليعلم التالي لكتاب الله تعالى والمجود له معرفة التلفظ بهذا الحرف الصعب الذي قد أعيا كثيراً من الناس إخراجها. ولذلك بدأ كتابه بالحديث عن مخرج الضاد وبيان صفاته<sup>(27)</sup>".

وقد كان بعض العرب يخلط في المخرج بين الضاد والداد أو الطاء: "فيصير لفظها إذا تحقق في السمع قريباً من لفظ الدال والطاء، وهم أكثر المصريين وبعض أهل المغرب، ويزعم أنّ هذا هو الصواب. وهو خطأ محض، وتبديل فاحش، وإنما أوقعهم في ذلك عدم أخذهم عن العلماء المحققين، وممارستهم لمخارج الحروف وصفاتها<sup>(28)</sup>".

وفراراً من هذه الصعوبة، اختلط صوت الضاد بأصوات أخرى، فأحياناً ينطق بها ممزوجة بالداد المفخمة أو الطاء المهملة<sup>(29)</sup>.

**جهود ابن مالك في التفريق بين الظاء والضاد**

**حياته وأشهر مؤلفاته**

هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبالي الشافعي النحوي. وُلِدَ في جيان بالأندلس وتلقى تعليمه فيها، ثم ارتحل إلى دمشق، وتصدر في حلب لإقراء العربية. كان إماماً في القراءات وعلماً وكان إليه المنتهى في اللغة والنحو والصرف في زمانه، توفي في دمشق سنة 672هـ<sup>(30)</sup>.

له مؤلفات عدة منها: الاعتماد في نظائر الظاء والضاد. وإكمال الإعلام بتثليث الكلام. والألفاظ المؤتلفة. وألفية ابن مالك. وإيجاز التعريف في علم التصريف. وشرح الكافية الشافية. وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. وشرح التسهيل. وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

**مؤلفاته في الظاء والضاد:**

عني ابن مالك عناية حثيثة بدراسة الفروق بين الظاء والضاد، فرصد الألفاظ التي تقع فيهما، وجمع النظائر جميعها

فابن مالك أراد أن يضع منهجاً محدّد المعالم يسير عليه طلاب العلم في تعلّم الفرق بين الصوتين وإزالة اللبس عنهما، ومن هنا لجأ إلى علامات محدّدة واضحة يعرف بها كل صوت وينماز عن الآخر.

وتعدّدت العلامات عنده وتنوّعت، فمنها شكلية لفظية مجرّدة: نحو قوله: "وتتميز الضاء من الضاد بتقدّم شين ك(شظاظ)... وتتميز أيضاً بسبق جيم ك(الجز)... وتتميز الضاء أيضاً بسبق لام أصلية ك(لفظ)<sup>(39)</sup>".

وقد كان ابن مالك يعي تماماً ما يقوم به من وضعه لعلامات لفظية للتفريق بين الضاء والضاد، وصرّح بهذا في قوله: "ثم بيّنت ما جاء بضاد دون علامة لفظية من ذوات الجيم واللام ليعلم ما عداه بالضاء."<sup>(40)</sup>

ومن العلامات اللفظية التي وضعها ابن مالك، وراعى فيها الجوانب التصريفية، ما عينه لام ولامه ميم لا تكون فاؤه ضاداً بل ضاء، فتناول ذلك: الظلم والظلام بتصاريهما، ويتناول أيضاً الظلم: وهو ماء الأسنان ويريقها"<sup>(41)</sup>.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً تناوله لكلمة ضَمِي: "بمعنى ضامٍ بضاد؛ لأنه فرغ على (ضام) إذ هو مقلوب منه، ولذلك قلّ تصرّف (ضَمِي) واستعماله وكثر تصرّف (ضام) واستعماله"<sup>(42)</sup>. وأحياناً يضع ابن مالك العلامة الشكلية اللفظية، بالالتكاء على المعنى ودلالته، وهنا يتضح لنا مرواحة ابن مالك بين الجوانب اللفظية والجوانب المعنوية ومحاولة الجمع بينهما في علامة واحدة ينماز بها الصوتين، ومما يدل على ذلك قوله: "وأشرتُ بذكر (التعوظ) إلى أنّ ما أول أصوله نون وثانيها عين وثالثها ضاء لا ضاد فيما دلّ على (إصابة) أو (نبت) نحو: ما نعض: ما أصاب."<sup>(43)</sup>

ومن الأمثلة على العلامات الشكلية التي وضعت بناء على المعنى والدلالة قوله: "وأشرتُ ب (بني بظظا) إلى أنّ ما أول أصوله باء من المضاعف لا يكون ضادياً إلا أن دلّ على نزر، وهو القليل"<sup>(44)</sup>.

وبذلك يمكن إجمال الحقول الدلالية والمعاني التي ذكرها ابن مالك وفقاً للعلامات الشكلية المرتبطة بالمعنى - بعد تتبع كتاب الاعتضاد -، تبعا للجدول الآتي:

فهذا ابن يعيش فرّق بين العلامة والخصيصة والحد فقال: "الخصائص جمع خصيصة، وهي تأنيث الخصيص بمعنى الخاص، ثم جُعِلت اسماً للشيء الذي يختص بالشيء ويلزمه؛ فيكون دليلاً عليه وإمارة على وجوده كدلالة الحدّ إلا أنّ دلالة العلامة دلالة خاصّة ودلالة الحد دلالة عامة والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس"<sup>(33)</sup>.

ونظراً لأهمية العلامات انطلق علماء اللغة في العصر الحديث إلى اللّغة بأنّها نظامٌ من العلامات<sup>(34)</sup>، وعُني سوسير بالعلامة اللغوية، وتناولها بالبحث والدرس حتى عُرفت عنده بأنها "العلاقة بين الصورة الذهنية والمفهوم"<sup>(35)</sup>.

وإنّ الدارس لمنهج ابن مالك في التفريق بين الضاد والضاء يلحظ تميّزه عن غيره بوضع علامات لغوية محدّدة للتفريق بين الضاد والضاء، وقواعد معينة تحدّد الكلمات التي تكتب بالضاد والضاء، ولعل ما دفعه لوضع هذه العلامات التي تنماز بها الضاد عن الضاء أو العكس ما رآه ممّن سبقه من العلماء في الاقتصار على سرد الكلمات التي تكتب بالضاء من جهة والكلمات التي تكتب بالضاد من جهة أخرى، وإيضاح الفروق اللغوية بين المتشابهات.

ومن الأمثلة التي تدل على تميّز منهجه عن غيره ممّن سبقوه أو تبعوه حديثه عن (عَضَب)؛ فإذا نظرنا في كتاب الأنباري (ت 577هـ) "زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والضاء" لوجدنا أنه اكتفى بذكر الكلمة ومعناها، فقال: "العضب: القطع. وبه سُمي السيف عضباً"<sup>(36)</sup>، أمّا ابن مالك، فقد كان حريصاً على أن يضع علامة تقنّن هذا اللفظ فقال: "ما دلّ على قطع ممّا أول أصوله عين وآخره باء، فلا يكون ثاني أصوله ظاءً بل ضاداً، نحو: عضب الشيء: إذا قطعه... وكذلك ما دلّ على شبه قطع، كقولهم: عضب فلاناً فلاناً: إذا شتمه؛ لأن الشاتم ممزق للعرض والتمزيق: قطع... فإذا جاوزت ما استحق الضاد من هذه المادة لدلالته على القطع أو شبهه فأوجب الضاء لغيره، نحو: عَطَبَ الطائر: إذا حرّك ذنبه بسرعة."<sup>(37)</sup>

أمّا أبو بكر عبدالله بن علي الشيباني الموصلي (ت 797هـ)، فاكتفى في كتابه "الفرق بين الضاد والضاء بذكر معنى عضب بمعنى قطع فقط."<sup>(38)</sup>

رقم الصفحة في الكتاب	نوع الحرف الواجب في الكلمة (ظاء / ضاد)	المثال	العلامة	الدلالة
ص 42	ضاد	ما نَعَضَ: ما أصاب وقولهم لشجر يستاك به: نَعَضَ الواحدة نَعَضَةً	ما أول أصوله نون وثانيه عين.	ما دلّ على إصابة ونبت.
ص 44	ضاد	عَضِبَ الشيء: إذا قطعه.	أول أصوله عين وآخره باء.	ما دلّ على قطع أو شبه قطع.
ص 46	ضاد	بَضَّ الماء: إذا نبع بقلة.	أول أصوله باء من المضاعف	ما دلّ على نُزْر (القلة)
ص 49	ضاد	عَضَيْتُ الجزور: أي جعلته أجزاء. العِضْوَات: أشجار ذات شوك.	أول أصوله عين وثالثه حرف لين.	ما دلّ على جزء لعضو أو نبت.
ص 51	ظاء	نَظَرْتُ الشيء: إذا ارتقبته.	أول أصوله نون وثالثه راء.	ما دلّ على ارتقاب أو رؤية أو شَبِهَ أو فكر أو عيب أو تأخير أو حافظ للشيء.
ص 53	ضاد	مَضَّ: كلمة تدل على صوت بالشفقتين يقوم مقام (لا). مَضَّ فلاناً الجُرْح: إذا ألمه.	أول أصوله ميم وثانيه مضاعف.	ما دلّ على صوت أو أذى.
ص 58	ضاد	عَضِرَ فلان فلاناً يعضره عَضْرًا: إذا منعه	أوله عين وآخره راء	ما دلّ على منع.
ص 61	ضاد	نحو: فُضَّ الخاتم وانفض الجمع.	أوله فاء ويليه مضاعف الضاد	ما دلّ على فُكَّ وتفَرَّقَ.
ص 62	ظاء	قَاطَ اليوم: اشتدَّ حرّه.	أول أصوله قاف وثانيه حرف لين.	ما دلّ على حرّ.
ص 62-63	ظاء	نحو: الظلّ، الظلّة	ثاني أصوله وثالثه لامان.	ما دلّ على ستر أو إقامة أو مصير.
ص 66	ظاء	نحو: ظُرِبَ الشيء فهو مُظْرَبٌ: إذا كان فيه حدة وصلابة. وإذا دلّ على تنويع كقولهم: للريوة ظُرِبٌ، والجمع أظراب وظراب	ثاني أصوله راء وثالثه باء.	ما دلّ على جِدّة وصلابة أو تنويع
ص 72	ضاد	نحو: ضَبَّتْ النار: أحرقته. أضبى السفر القوم: أخلفهم. ضبى الصيد ضبياً: خدعه أضبى فلان على ما في نفسه: إذا أمسك عليه.	ثاني أصوله باء وثالثه حرف لين.	ما دلّ على لفحة (حرق) أو إخلاف، أو ختل (خدعة)، أو كتمان.
ص 80	ضاد	عَضَعُ الأسد فريسته إذا عضها في مواضع.	ما تكرر مع عين متكررة	ما دلّ على عضّ.
ص 81	ضاد	ضَبَّاصِب: يقال للرجل القصير السمين.	ما تكرر مع باء متكررة.	ما دلّ على ضخم.
ص 84	ضاد	وضفّ البعير: سار سيرا سريعاً. ويقال للوقف: وضيّف.	أول أصوله واو وثالثه فاء.	ما دلّ على سير أو وقف.
ص 86	ضاد	كل معوج يقال عنه: ضلّع. ضلّع الشيء فهو ضليع شديد.	ثاني أصوله لام وثالثه عين.	ما دلّ على عوج أو شدة.

(ومض) بمعنى: لمعان البرق<sup>(52)</sup>. ولم يشير إلى التقييد أو الإطلاق لمعناهما.

أما إذا انعدم النظر، فعندها ينعدم القيد، وهذا ما ذكره في كلمة الطورى: "واستغنى الطورى عن تقييد؛ لعدم نظير من الضاديات"<sup>(53)</sup>.

وكذلك انطبق هذا في قوله: "بهظه الأمر: إذا أثقله، ولا نظير له بالضاد فلذلك أطلقته ولم أقيده"<sup>(54)</sup>. وقوله: "والوعظ وما تصرف منه معلوم، ولانظير له، ولا بني ظلف فلذا لم أقيدهما"<sup>(55)</sup> وقوله: "وقظ روى: وقيدته بالإضافة إلى (روى): وهو الماء الكثير احترازاً من الوقظ بمعنى الوقذ، وقد مضى أن ذلك بالظاء المعجمة لا غير"<sup>(56)</sup>.

ويرتبط القيد عند ابن مالك ارتباطاً وثيقاً بالنظير، وقد كان يبني قيوده بناء على وجود النظير، فإذا انعدم النظير انعدم القيد وأصبح يعتمد على الإطلاق، فهذه الدقة المتناهية في ضبط منهج التقييد في التفريق بين الضاد والظاء الذي اتبعه ابن مالك يكشف لنا أنه كان أكثر استقصاءً لمسائل هذه الظاهرة؛ لهذا لم يقتصر على ذكر الكلمات الضادية والظائية فحسب، بل اتبع طرائق محددة في تقنين الفروق بينهما وضبط الأطر التداولية التي تدور في فلكها تلك الكلمات، ولست مغالياً إن ذهبت إلى أن ما أجه إلى وضع هذه العلامات والقيود واعتمادهما المباشر على النظائر ما وجده من تكرار لمصنفات من سبقوه في اقتصارهم على سرد الكلمات الضادية والظائية وركونهم إلى جمع هذه الكلمات وفق طريقة أصحاب المعاجم.

ويكاد اللغويون والمصنفون في هذا الجانب يتناسون الطبيعة القواعدية التي تضبط هذه الفروق في قواعد وعلامات وقيود مقننة وفق استعمالات محددة تعتمد النظائر، فجاء ابن مالك ليستدرك عليهم ما تركوه، وبضفي على مصنفاه لمسته الخاصة التي بها عُرِف وتميَّز.

### ثالثاً: الاستقراء والاستشهاد في التفريق بين الضاد والظاء:

إن مسألة وضع الفروق بين الضاد والظاء عند ابن مالك كانت تستند على استقرائه مواد اللُّغة من مصادرها المختلفة؛ لذلك انطلقت فكرة العلامات عنده من وجهة نظره إلى ضرورة تحديد استعمال كل علامة استعمالاً محدداً يسير وفق قواعد محددة، وقد كفل هذا المنطلق الآلية التي يتم من خلالها دراسة هذه الفروقات، ووضع علامات محددة لها على المستويين: الشكلي والجوهري ولم تكن فكرة العلامة طارئةً خطرت بباليه، أو اقتبسها من غيره، بل كانت تتلاءم وطبيعة اللُّغة بناء على استقراء معظم المؤلفات التي وُضعت للتفريق بين الضاد والظاء استقصى فيها طبيعة كل من الكلمات التي كُتبت بالظاء من

وبعد هذا التتبع لمنهج ابن مالك في وضعه لعلاماتٍ محددة للتمييز بين الضاد والظاء، واعتمادهما على المعنى ومراعاة السياق نجد أن مسألة التتبع في وضع هذه العلامات أفضت إلى: تتوُّع المقاييس التي انضبط بها منهجه في وضع العلامات منها.

فابن مالك لم يعتمد على المقاييس الشكلية فقط في وضعه للعلامات، بل كان يربط الشكل بالمعنى، وهو بذلك لم ينظر إلى المقاييس الشكلية بشكل منفرد، أو منعزل عن طبيعة الأداء اللغوي، بل عمل على ربطها ضمن إطار متكامل من العلاقة بين شكل الصوت المعتمد سواء أكان حرف الضاد أم الظاء؟ وبين معنى الكلمة في سياقها المستعمل، ومما يدل على ذلك قوله: "وصف البعير بالضاد تعني: سار سيرا سريعاً، أما الوظيفة بالظاء، فهي واحدة الوظائف، وتعني أيضاً الدولة"<sup>(45)</sup>.

### ثانياً: تماسك القيود في الفرق بين الضاد والظاء:

إن من المعايير المعرفية المهمة التي انطلق منها ابن مالك في وضع علاماتٍ محددة للكلمات الضادية والظائية، وأثرت في منهجه، تقييد العلامات في حيزٍ معين، فهو حين يضع العلامة يدرك تماماً أن العلامة لا بد أن تحد وتقيّد بمعيار جامع ومانع، وغالباً ما كان يضع القيد بعد فراغه من ذكر العلامة، وهو ما شكّل خطأً جديداً في منهج ابن مالك يمكن أن نسميه - إن جاز لنا - العلامة المقيدة، ومما يدل على اعتماده على هذه القيود وتكرارها قوله: "ويقال معظ السهم وأمعظ: إذا انتزع من القوس بسرعة. وقيدته بذكر "السهم" ليعلم أن ما كان من هذه المادة غير منسوب إلى السهم فهو بالضاد، نحو المعض: وهو حرقة الوجع"<sup>(46)</sup>.

وقوله في حديثه عن الفعل (طرى الشيء: بمعنى: لأن) بعد ذكره لمعانيه المختلفة: "وفهم من التقييد بهذه المعاني إن ما لم يدل على ذلك مما يشبه هذه التركيب فهو بالضاد لا بالظاء"<sup>(47)</sup>.

وقوله: "ويقال: حطب حطوباً: إذا سمن، وقيدتها بـ"السمن"؛ ليعلم أن ما أشبهها مما لا يدل على سمنٍ بضاد، إلا الإحطاب"<sup>(48)</sup>

واكتفى المقدسي (ت 672هـ) في كتابه "الظاء" بذكر معنى هذه الكلمة واستعمالها دون الإشارة إلى إطلاقها أو تقييدها.<sup>(49)</sup>

ومنه قوله في: "ومظ النبات": "والومظ - بالظاء-، جمع ومظة: وهي الرمانة البرية، وقيدته بالإضافة إلى "النبات" ليمتاز من "الومض" وهو لمع البرق، وغيظ النفس"<sup>(50)</sup>

وقد عدّ الزنجاني هذه اللفظة من باب (مظ)، ولمعان البرق من باب (مض)<sup>(51)</sup>، ولم يذكر الأتباري (ومظ)، وإنما ذكر فقط

يتبع جميع الألوان". (70)

ومن السمات الغالبة على منهجه في الاستقراء في التفريق بين الظاء والضاد ذكر اللغات الواردة في بعض الكلمات وأحياناً نسبتها إلى قبائلها ومما يدل على ذلك قوله: "ذهب دمه خضراً مضراً، ومظراً، بالظاء لغةً، أي هدرًا". (71) وقوله: "أضَمَ الرجل أضماً، وأظَمَ أضماً: إذا غضب ذكره باللغتين أبو سهل الهروي" (72)، ومما يحمل على ذلك أيضاً: "أنضح السُّنْبُل، وأنضح: إذا صار فيه الحَبُّ، حكى اللغتين أبو سهل عن القَرَّاز". (73)

وقوله: "قال أبو حاتم: سمعتُ أبا زيدٍ يقول: بنوضبئة وحدهم يقولون: فاضت نفسه بالظاء". (74) وقوله: "وروى ثعلب، عن سلمة، عن الفراء، قال: أهل الحجاز، وطبئ يقولون فاضت نفسه، وقضاعة، وتميم، وقيس يقولون: فاضت نفسه، مثل: فاضت دمعته". (75)

ولم يُشير أبو عمرو الداني إلى نسبة هذه اللغات واختلافها، واكتفى بذكر المعنى. (76) أما أبو بكر الشيباني الموصلي، فاكتفى بذكر اللفظين دون نسبتها إلى قبائلها فقال: "فاظ: قضى". وذكر ما أنشده الأصمعي في هذا المعنى ثم قال: "فاظت نفسه، وزعم غيره: فاضت، بالضاد لا يقال بالظاء". (77) ولم يفصل يوسف بن إسماعيل المقدسي في ذكر اللغات -كما ذكر ابن مالك- وإنما نقل عن أبي زيد الأنصاري قوله: "أن بني ظبة وحدهم يقولون: فاضت بالظاء". (78)

وأحياناً يذكر اللغات، ويقوم بالترجيح بينها، ومن ذلك قوله: "ومن العرب من يقول: "ألمَ ضهري، وبهضني الأمر: أثقلني، وخُتِنَ بَصْرُ الجارية، بالضاد في الثلاثة، وهي لغة مرغوبٌ عنها، واللغة المرغوب فيها: ظُهر وبَهْظ، ونَظَر" (79).

وعند تتبع آراء أصحاب مؤلفات الضاد والظاء، نجد أن الزنجاني ذكر الظهر - بالظاء - في هذا المعنى ولم يُشير إلى الضاد في (ضهري) في معنى مختلف (80)، أما يوسف بن إسماعيل المقدسي، فينفي وقوع ما ذكره ابن مالك في عبارة "ألم ضهري": "وليس في الكلام (ض ه ر) على هذا الترتيب، بالضاد، إلا كلمة واحدة، وهي الظهر، لصخرة في الجبل تخالف لونه". (81)

ومما يحمل على ذلك أيضاً قوله: "ويقولون للحافظ: ناظر، والرئية: ناظر، والظاء فيه لغة ضعيفة" (82). ولم يُشير أبو العباس الحراني في كتابه: "المصباح في الفرق بين الضاد والظاء" لهذه اللغة. (83)

ومن ترجيحاته قوله: "مضع فلان فلاناً: إذا عابه ونال من عرضه، ، واللغة المعروفة مضع بالحاء، والظاهر أن الحاء هي الأصل، فأبدلت عيناً كما قيل في حتى: عتي. (84) ولم

جهة، ودلالاتها في السياقات المختلفة، والكلمات التي كُتبت بالضاد من جهة أخرى ومعانيها المختلفة طبقاً لأصل السياق الذي وضعت فيه.

ومما يدل على هذا أن ابن مالك كثيراً ما كان ينسب الأقوال إلى أصحابها، ومن ذلك قوله: "قال الأصمعي: البيض: الرَّخْصُ الجَسَد" (57).

ومن ذلك قوله: "والبيضُ جمع بيضة: وهي الأرض البيضاء الملساء، عن أبي بكر بن دريد" (58). وقد ورد عند ابن دريد في الجمهرة ما نصه: "بض الماء يبيض بضاً وبضوضاً إذا رشح من صخرة أو أرض. ومثل من أمثالهم: فلان لا يبيض حجره أي لا يقال منه خير" (59).

ومن ذلك قوله: "والضفرة: عقیصة المرأة عن الجوهري" (60). وقد نقلها الجوهري عن يعقوب فقال: "الضفيرة: العقیصة. يقال: ضفرت المرأة شعرها. ولها ضفیرتان وضفران أيضاً، أي عقیصتان. عن يعقوب". (61)

ومن ذلك قوله: "وضجّ ضجيجاً: إذا صاح: حكاة الأزهري عن ثعلب عن ابن الأعرابي". (62)

وأحياناً يشير إلى الكتاب الذي اقتبس منه هذه المسألة، وظهر ذلك قوله: "وبظ الرجل على كذا وكذا: ألح عليه، عن أبي عثمان السرقسطي في كتاب الأفعال" (63).

ولم يذكر أبو الحسن الخولاني في كتابه: "حصر حرف الظاء" هذا المعنى، وإنما اكتفى بذكر معنى "البظ بمعنى: تحريك وهو تحريك الأوتار عند الغناء". (64)

ومن ذلك قوله: "والحظار: بالفتح: الذباب، ذكره أبو البقاء في المشوف المعلم" (65). وذكر أبو عمر الداني (المحظار) بزيادة الميم، بمعنى: الذباب. (66)

ومن ذلك حديثه عن الضهر بالضاد: "أي صخرة في جبل تخالف لونه: قال: ذكره محمد بن عبيد الله بن سهيل النحوي في كتاب الظاء والضاد". (67)

وقد غلب على منهج ابن مالك في الاستقراء التحقق من نسبة الآراء إلى أصحابها، فقد نقل عن ابن الأعرابي (ت 231هـ)، وابن دريد (ت 321هـ)، والأزهري (ت 370هـ)، والجوهري (ت 393 هـ)، والهروي (ت 415هـ)، ومن المواطن التي نقل فيها عن غيره من العلماء قوله: "والعظير - بالتخفيف والتشديد -: القصير، بعين مهملة وطاء معجمة، عن أبي سهل الهروي، وعن ابن سيده، وبغين معجمة وطاء مهملة، عن الأزهري". (68)

وقوله: "أعظن الرجل يعظن إعطاناً: إذا سمين، وهو لفظ غريب ذكره الأزهري". (69)

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً: "قال ابن الأعرابي: الناظر



فقال معلّقاً على هذا البيت: "أنشده الباهلي بالضاد. وأنشده أبو زيد بالطاء. وهما ثقتان." (96) وقد أورد يوسف بن إسماعيل المقدسي هذا الشاهد بالطاء. (97)

وأحياناً يشير إلى مسألة خلافية في الطاء والضاد ويذكر الشاهد الشعري فيها، ثم يصرّح بأن الشاهد مصنوع: "وببض النمل - بالضاد - كبيض غيرها، هذا هو المشهور، وحكى بعض العلماء فيها الطاء، وأنشده: وأية ما تخشاه من ذاك أنه

سَنَجَأُ فِيهِ النَّمْلُ تَحْمَلُ بَيْطَهَا (98)

قال معلّقاً على هذا الشاهد: "وزعم أبو سهل أنّ هذا الشاهد مصنوع" (99)

أمّا النثر، فكان له حضورٌ بارزٌ في استشهاده، فهو يستشهد بالأمثال نحو قوله: "ويقال في المثل: (فلانٌ ما يببضُ حَجْرَةً) أي: ما تندى صفاته" (100)

وقوله: "ومثلٌ من أمثالهم: (إنّ الحفائظ تنفقُ الأحقاد) ومعناه: أنّه إذا كان بينك وبين ابن عمك عداوةً وعليه في قلبك حقدٌ ثم رأيتَه يُظلم حميت له ونسيت ما في نفسك عليه ونصرتَه" (101). وقد استشهد الزنجاني بهذا المثل أيضاً (102).

وقوله: "وفي المثل السائر: (لا تنقش الشوكة بالشوكة، فإن ضلعها معها) يضرب مثلاً للرجل يخاصم رجلاً آخر" (103).

وقوله: "والأطلّ: باطنٌ خف البعير لاستناره، ويستعار لغيره، وفي المثل: (إن يدم أظلك فقد نقب خفي) يُقال للشاكي إلى من هو أسوأ منه" (104)

ومما استشهد به في مجال النثر أيضاً أقوال المشهورين من العرب ممّن يحتج بلغتهم، فيستشهد مثلاً في تفريقه بين (العضل، والعطل) بقول عمر بن الخطّاب: "والعطل في القوافي: التضمين، ومنه حديث عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه -، وقوله في زهير بن أبي سلمى: (كان لا يعاضل بين قوافيه) (105). وقد استشهد أبو عمرو الداني بمقولة عمر بن الخطّاب هذه. (106)

واستشهد بقول علي بن أبي طالب في التفريق بين التصفير والتظفير: "وفي خطبةٍ لأمير المؤمنين علي - رضي الله عنه -: "يا عجباً من تضافر هؤلاء القوم على باطلهم وفشلهم عن حَقْم (معناه: من تعاونهم على الباطل) (107)".

ويظهر ممّا تقدّم تماسك المنهج الاستشهادي عند ابن مالك في استنقائه للأنماط اللغوية في تفريقه بين الضاد والطاء في استعمالاتها المختلفة: في القرآن وقراءته والحديث النبوي الشريف والشعر العربي والنثر العربي. إلا أنّ أبرز ما يلاحظ على منهج ابن مالك في الاستشهاد الاختلاف الملحوظ والتفاوت النسبي في توظيف هذه الاستشهادات من مصنف

يذكر معظم أصحاب مؤلفات الضاد والطاء هذه الكلمة (مضع) (85).

ومن ترجيحاته أيضاً قوله: "وقال الليث بن المظفر: يقال: بَطَّ الأوتار بيبطها بظاً، إذا هيأها وحركها للضرب. قال: وقد يقال: بالضاد، والطاء أحسن." (86)

ولعل المنتبّع لمنهج ابن مالك في الاستقراء للأنماط اللغوية في التفريق بين الضاد والطاء، يلحظ اهتمامه بالاستشهاد بالمسموع من كلام العرب، والوقوف عند هذا المسموع وهذه سمة انطبعت في مؤلفاته، وكانت إحدى الأركان التي قام عليها منهجه اللغوي، فنراه بعد أن يذكر معنى الكلمة يستشهد بالقرآن الكريم وبآياته التي تثبت هذا المعنى، ومن ذلك قوله: "فأصل فلان فلاناً إذا أغوه، ضد هداه" (87)، وفي القرآن الكريم جَلَّ مُنْزَلُهُ: ﴿ وَأَصْلٌ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ﴾ طه: آية (79).

وقوله (88): "والحفيظ: المحافظ على الشيء المواظب له، وفي القرآن الكريم جَلَّ مُنْزَلُهُ: ﴿ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ ﴾ الأنعام: آية (104)

ونراه أحياناً يستشهد بالقراءات القرآنية: "ويقال ظنّ فلان فلاناً: إذا اتهمه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ (التكوير: آية (24) في قراءة من قرأه بالطاء" (89)، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: بظنين بالطاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمرزة: بظنين بالضاد. (90) إلا إن ابن مالك استشهد بالقراءة دون نسبتها لأصحابها.

ومن أكثر القضايا التي انطبعت بها منهج ابن مالك وعُرف بها في الدرس اللغوي الاستشهاد بالحديث النبوي، فقد كان: "يحتج بالحديث النبوي احتجاجاً مطلقاً في بناء قواعد جديدة يستدرك بها على السابقين قواعدهم وأصولهم وأحكامهم" (91).

وبذلك لم يغفل ابن مالك عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في التفريق بين الطاء والضاد: "وحاضرت حضاراً: عدوت معه: وفي الحديث: فانطلقتُ مُحَضراً." (92)

وقوله: "وفي الحديث: (لا ضرر ولا ضرار) ويُروى: (لا ضرر ولا إضرار) أي: لا يضرّ المسلم المسلم ولا المعاهد. وأصله من الضّر: وهو سوء الحال" (93)

أمّا استشهاده بالشعر فواضحٌ بيّن، فهو يستشهد أحياناً بالشعر معروف القائل كاستشهاده بقول أبي ذؤيب الهذلي: وعيبرها الواشون أنّي أجبها

وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عندي عازها (94)

وأحياناً يستشهد بالبيت مجهول القائل ويتتبع مروياته، كما في حديثه عن الدأط: بمعنى الوفور، والسلامة. قال الراجز: وقد قدى أعناقهُنَّ المحض

والدأض حتى لا يكون عَرَضُ (95)

وأشار إلى أبنية الأسماء، فقال: "الدلمعاظ: الرجل الوقاع في الناس، وهو أحد الأوزان التي أغفلها سيبويه من أبنية الخماسي"<sup>(119)</sup>، وأشار إلى الجمع فقال: "والأطانين، الظنون، جمع على غير واحد"<sup>(120)</sup>. قال ابن سيده: "وقد يجوز أن يكون الأطانين جمع أظنونة إلا أنني لا أعرفها"<sup>(121)</sup>، ولم يذكر هذا الجمع معظم أصحاب مؤلفات الفروق بين الضاد والطاء.<sup>(122)</sup> وأشار إلى الإبدال، فقال: "والحنظل: شجر معروف، ويقال أنه أيضاً بالميم"<sup>(123)</sup>. إلا أن أبا الحسن الصقي اكتفى بذكر هذا المعنى دون الإشارة إلى الإبدال<sup>(124)</sup>. قال ابن منظور: "والْحَمْظَلُ: الحَنْظَلُ، ميمه مُبْدَلَةٌ من نون حَنْظَلٍ."<sup>(125)</sup>

وقد استعان في الأرجوزة بطريقة الاشتقاق وتصريف الكلمات، فكان يكثر من صياغة اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، والصفات بأوزان مختلفة، وقد هيأت له هذه الطريقة ثروة لغوية سهلت عليه إيجاد نظائر إزاء الألفاظ التي لم يوردها غيره من المؤلفين.<sup>(126)</sup>

وإن الناظر في مؤلفاته يلحظ أنها تعجّ بالمسائل اللغوية فيذكر: المصادر، والمشتقات، والميزان الصرفي، ومسائل جمع الكثرة والقلة، والتخفيف والتشديد، والمقصور والممدود، والمهموز، والتصحيف والتحريف، مما لا يخفى على المتتبع لهذه المسائل شخصية ابن مالك الفذة وعبقريته وموسوعيته في تناول مسائل اللغة وفق منهج محكم يبرز خصوصيته وتميزه عن غيره.

إلا أن أبرز ما يميز منهجه في تناول المسائل اللغوية تركيزه بشكلٍ كبيرٍ وملحوظٍ على القضايا الصرفية والدلالية، وإغفاله للجوانب النحوية، ولا غرابة في ذلك، فتركيز ابن مالك كان منصباً على بنية الكلمات الضادية والظائنية وما اعتراها من تغيير وتبديل وتحويل؛ لأن مجال دراسته الكلمة والحرف، ودراسته للفروق بين هذه الكلمات لاتخصّ بالجمل وتراكيبها؛ بل تعنى بالكلمات وبنيتها ودلالاتها.

### الخاتمة

توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

1. يجد المتعم في تراث الضاد والطاء في المكتبة العربية كثرة ملحوظة في هذه المؤلفات، وتتوعاً في مناهج تأليفها عبر العصور المختلفة، وقد كثر الخلط بين الضاد والطاء منذ دخول الأعاجم في الإسلام، ويمكن أن نجم أسباب التعدد والكثرة في مؤلفات الضاد والطاء بالأسباب التعليمية، والوضعية، والصوتية.

2. أراد ابن مالك أن يضع منهجاً محدّد المعالم يسير عليه طلاب العلم في تعلّم الفرق بين الصوتين وإزالة اللبس

لآخر من مصنفاته، فقد كثر الاستشهاد بمختلف الأنماط اللغوية في كتابي: الاعتماد، وفي تحفة الإحطاء، إلا أنه قلّ وبشكل واضح في كتاب الاعتضاد.

وربما يعود السبب في ذلك إلى حرصه الشديد في أثناء تأليفه لكتاب الاعتضاد على وضع العلامات القواعدية والقيود التي يمتاز بها الفرق بين الضاد والطاء، في حين مال في الاعتماد وفي الأرجوزة إلى وضع نماذج تطبيقية تكشف الأنماط التداولية للفروق اللغوية بين الكلمات الضادية والظائنية وهذا يتطلب استقراء الشواهد في مجالاتها القرآنية أو الشعرية أو النثرية التي تدعم هذا المعنى أو ذاك.

### رابعاً: التطرّق للمسائل اللغوية في التفريق بين الضاد والطاء:

يقصّر هذا المبحث على تناول بعض السمات المنهجية التي وظّفها ابن مالك وتطرّق إليها في أثناء وضعه لمصنفات الضاد والطاء، فمما غلب على منهجه تناول المسائل اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية في أثناء حديثه عن بعض المفردات الظائنية والضادية.

ومن المسائل اللغوية التي أشار إليها القلب المكاني، فقال: "ضمي (بمعنى ضامٍ بضاد؛ لأنه فرغ على ضام) إذ هو مقلوب منه، ولذلك قلّ تصرّف (ضمي) واستعماله وكثر تصرّف (ضام) واستعماله"<sup>(108)</sup>.

وأشار إلى الأضداد فقال: "وعظب عظبا: إذا سمن، وكذلك إذا ببس جلده من الهزال، فهو من الأضداد"<sup>(109)</sup>. وقد ذكر ابن منظور هذين المعنيين.<sup>(110)</sup>

وأشار إلى الخلافات اللغوية فقال: "ما حظ الفحل الناقعة، إذا استنأخها ليعلوها، هذا بالطاء، بخلاف."<sup>(111)</sup>

وأشار إلى مسائل المذكر والمؤنث، فقال: "وحنطى به: إذا أسمعته مكروهاً. ومن عادته ذلك: حنطيان. والأنثى بالطاء"<sup>(112)</sup> وقال: "والعنظباء: ذكر الجراد. والأنثى: عنظبة وعنظوبة.<sup>(113)</sup> وقد ذكر ابن منظور<sup>(114)</sup>، والفيروز أبادي هذا المؤنث<sup>(115)</sup>.

وأشار إلى المعاقبة، فقال: "وهما سلفان وظأبان، وظأمان، وظأنان، تعاقبت الباء والميم والنون."<sup>(116)</sup> وقد عدّ ابن فارس هذا من الإبدال فقال: "الطاء والهَمْزة والميم من الكَلَامِ وَالْجَلْبَةِ، وَهُوَ إِبْدَالٌ. فَالطَّاءُ وَالطَّابُ بِمَعْنَى"<sup>(117)</sup>، وأشار ابن منظور للمعاقبة فقال: "الطَّابُ وَالطَّامُ، مهموزان: السُّفُّ. تقول: هو ظأبه وظأمه؛ وقد ظأبه وظأمه، وتظأبا، وتظأمًا إذا تزوجت أنت امرأة، وتزوج هو أختها"<sup>(118)</sup> إلا أن كلاً من ابن فارس وابن منظور لم يشيرا إلى ظأن بالنون التي ذكرها ابن مالك.

لمسته الخاصة التي بها عُرف وتميّز.

5. يبرز لنا تماسك المنهج الاستشهادي عند ابن مالك في استقرائه للأنماط اللغوية في تفريقه بين الضاد والطاء في استعمالاتها المختلفة: في القرآن وقراءته، وفي الحديث النبوي الشريف، وفي الشعر العربي، وفي النثر. إلا أنّ أبرز ما يلاحظ على منهج ابن مالك في الاستشهاد الاختلاف الملحوظ والتفاوت النسبي في توظيف هذه الاستشهادات من مصنف لآخر من مصنفاته، فقد كثر الاستشهاد بمختلف الأنماط اللغوية في كتابي: الاعتماد، وفي تحفة الإحطاء، إلا أنه قلّ ويشكل واضح في كتاب الاعتضاد.

وربما يعود السبب في ذلك إلى حرصه الشديد في أثناء تأليفه لكتاب الاعتضاد على وضع العلامات القواعدية والقيود التي يمتاز بها الفرق بين الضاد والطاء، في حين مال في الاعتماد وفي تحفة الإحطاء إلى وضع نماذج تطبيقية تكشف الأنماط التداولية للفروق اللغوية بين الكلمات الضادية والظائرية وهذا يتطلب استقراء الشواهد في مجالاتها القرآنية أو الشعرية أو النثرية التي تدعم هذا المعنى أو ذلك.

6. ما يميز منهج ابن مالك في تناول المسائل اللغوية تركيزه بشكل كبير وملحوظ على القضايا الصرفية والدلالية، وإغفاله للجوانب النحوية، ولا غرابة في ذلك فتركيز ابن مالك كان منصباً على بنية الكلمات الضادية والظائرية وما اعترأها من تغيير وتبديل وتحويل؛ لأن مجال دراسته الكلمة والحرف، ودراسته للفروق بين هذه الكلمات لا تختص بالجمل وتراكيبها؛ بل تعنى بالكلمات وبنيتها ودلالاتها.

عنهما، من هنا لجأ إلى علامات محدّدة واضحة يعرف بها كل حرف ويمتاز عن الآخر، وتعدّدت العلامات عنده وتنوَّعت، فمنها: الشكلية اللفظية المجردة، ومنها الشكلية اللفظية بالاتكاء على المعنى ودلالته.

3. يجد المنتبِع لمنهج ابن مالك في وضعه لعلامات محدّدة للتمييز بين الضاد والطاء، واعتماده على المعنى ومراعاة السياق أنّ مسألة التّوَعُّع في وضع هذه العلامات أفضت إلى تنوّع المقاييس التي انضبط بها منهجه في وضع العلامات منها.

4. يرتبط القيد عند ابن مالك ارتباطاً وثيقاً بالنظير، وقد كان يبني قيوده بناء على وجود النظير، فإذا انعدم النظير انعدم القيد وأصبح يعتمد على الإطلاق، فهذه الدقة المتناهية في ضبط منهج التقييد في التفرّيق بين الضاد والطاء الذي اتبعه ابن مالك يكشف لنا أنه كان أكثر استقصاءً لمسائل هذه الظاهرة؛ لهذا لم يقتصر على ذكر الكلمات الضادية والظائرية فحسب، بل اتبع طرائق محدّدة في تقنين الفروق بينهما وضبط الأطر التداولية التي تدور في فلكها تلك الكلمات، ولست مغالياً إن ذهبت إلى أنّ ما ألجأه إلى وضع هذه العلامات والقيود واعتمادهما المباشر على النظائر ما وجده من تكرار لمصنفات من سبقوه في اقتصارهم على سرد الكلمات الضادية والظائرية وركونهم إلى جمع هذه الكلمات وفق طريقة أصحاب المعاجم.

ويكاد اللغويون والمصنّفون في هذا الجانب يتناسون الطبيعة القواعدية التي تضبط هذه الفروق في قواعد وعلامات وقيود مقنّنة وفق استعمالات محدّدة تعتمد على النظائر، فجاء ابن مالك ليستدرك عليهم ما تركوه، ويضفي على مصنفاته

## الهوامش

- (5) الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، ط1، بيروت، 2001م، 403/14.
- (6) ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي، 222/1.
- (7) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، 266/3 (ضود).
- (8) ينظر: حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب، القاهرة، ص141-142.
- (9) ينظر: حسنين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة، دار الاتحاد العربي، القاهرة، ط1، 1981، ص100-101، وعبابنة، يحيى، النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، منشورات جامعة مؤتة، ط1، 1997، ص114-115.

- (1) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، الفرق بين الضاد والطاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ص30.
- (2) صاحب بن عباد، الفرق بين الضاد والضاد، تحقيق: محمد آل ياسين، بغداد، 1958 م، ص3.
- (3) الزنجاني، أبو القاسم سعيد بن علي، الفرق بين الضاد والضاد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2004، ص24.
- (4) انظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، الاعتماد في الفرق بين الضاد والياء ويليّه فائت نظائر الضاد والضاد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003، ص18.

- (10) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997 م، ص69.
- (11) ينظر، عبابنة، يحيى، النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، ص115.
- (12) ينظر: حسنين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات العام، ص 121-122، وعبابنة، يحيى، النظام اللغوي للهجة الصفاوية، ص121.
- (13) بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000م، ص 159.
- (14) الداني، الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، ص8.
- (15) ابن مالك، الاعتماد، ص18.
- (16) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988 م، 433/4.
- (17) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناهة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي، 47/1.
- (18) رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص64.
- (19) سيبويه، الكتاب، 433/4.
- (20) كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة، صالح القرمادي، 1966م، ص64.
- (21) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، ص50.
- (22) انظر: الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور حسين وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1982م، 256/2.
- (23) انظر: القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 364/2، وانظر: براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط2، 1994م، ص19.
- (24) ( ) الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الهلال، 1423 هـ، ج2، ص146. انظر أيضا: ابن الجوزي، أخبار الحمقى والمغفلين، ط4، بيروت، دار الآفاق، 1982، ص112.
- (25) ابن الصابوني، أبو بكر محمد بن أحمد، معرفة الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار نينوى، دمشق، ط1، 2005، ص13.
- (26) المقدسي، يوسف بن إسماعيل بن عبد الجبار بن أبي الحجاج، الظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط1، 2004، ص18.
- (27) شمس الدين بن النجار، غاية المراد في معرفة إخراج الضاد، تحقيق: طه محسن، مجلة المجمع العلمي العراقي،
- الجزء الثاني، المجلد التاسع والثلاثون، 1988، ص 264.
- (28) شمس الدين بن النجار، غاية المراد في معرفة إخراج الضاد، ص 263.
- (29) انظر: الأنباري، أبو البركات، زينة الفضلاء في الفرق بين الظاء والضاد، تحقيق: رمضان عبد التواب، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1971، ص 10، المقدسي، علي بن غانم، بغية المرتاد، تحقيق، محمد جبار المعبيد، مجلة المورد، المجلد 18، ع2، ص119.
- (30) انظر ترجمته في: الكتبي، محمد بن شاکر، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، 1974، 407/3، والياضي، عبدالله بن أسعد، مرآة الجنان، بيروت، 1970م، 172/4.
- (31) ابن منظور، لسان العرب، (علم).
- (32) سورة النحل، آية (15-16).
- (33) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، 24/1.
- (34) إلى هذا ذهب سوسير، وفندريس، وسابير، انظر: سوسير، فصول في علم اللُّغة، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة، ص121، وفندريس، اللُّغة، ترجمة عبد الحميد الداخلي، ومحمّد القصاص، ص158.
- (35) انظر، سوسير، فصول في علم اللُّغة، ص122.
- (36) الأنباري، زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، ص56.
- (37) ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك، الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، تحقيق: حسين تورال، طه محسن، مطابع النعمان، 1971، ص 44.
- (38) الشيباني الموصلي، أبو بكر عبدالله بن علي، الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003م. ص31.
- (39) السابق، ص33-34.
- (40) السابق، ص36.
- (41) السابق، ص38.
- (42) السابق، ص39.
- (43) السابق، ص42.
- (44) السابق، ص46.
- (45) انظر: ابن مالك، الاعتضاد، ص84.
- (46) ابن مالك، الاعتضاد ص39.
- (47) السابق، ص47.
- (48) السابق، ص47.
- (49) المقدسي، يوسف بن إسماعيل بن عبد الجبار، الظاء، ص90.
- (50) السابق، ص54.
- (51) الزنجاني، الفرق بين الضاد والظاء، ص75.
- (52) الأنباري، زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، ص75.
- (53) السابق، ص61.

- (54) السابق، ص 67. (84) الاعتضاد ص 70.
- (55) السابق، ص 83. (85) انظر: الداني، الفرق بين الضاد والطاء، والزنجاني: الفرق بين الضاد والطاء، والأنباري: زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء، و الشيباني: الفرق بين الضاد والطاء.
- (56) ابن مالك، الاعتضاد، ص 95. (86) ابن مالك، تحفة الإحطاء، ص 11.
- (57) ابن مالك، الاعتماد، ص 21. (87) ابن مالك، الاعتماد ص 19.
- (58) السابق، ص 22. (88) الاعتماد ص 19.
- (59) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم، بيروت، ط1، 1987، 71/1. (89) الاعتضاد ص 68.
- (60) ابن مالك، الاعتماد، ص 34. (90) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)، الحجة للقرآن السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي ويشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1993م، 380/6.
- (61) الجوهري، أبو إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1987، 722/2. (91) الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، منشورات وزارة الإعلام العراقية، 1981م، ص 6.
- (62) ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، تحفة الإحطاء في معرفة الفرق بين الضاد والطاء، تحقيق، حاتم صالح الضامن، مجلة العرب، ج1، 2، (تموز - آب)، 2009، دار اليمامة، الرياض، ص 11.
- (63) ابن مالك، الاعتماد، ص 21. (92) الاعتماد، ص 24.
- (64) الخولاني، أبو الحسن علي بن محمد بن ثابت، كان حياً (485هـ)، حصر حرف الطاء، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003م، ص 13. (93) الاعتماد ص 29، وانظر الحديث: ابن دقيق العيد، أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، (ت 702 هـ)، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، مؤسسة الريان، ط6، 2003م، ص 106.
- (65) ابن مالك، الاعتماد، ص 24، وانظر: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت 616هـ)، المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار الفكر، دمشق، 1983م، 1/ ص 202. (94) الهذليون، ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد أبو الزين، محمود أبو الوفاء، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1965م. 21/1.
- (66) الداني، الفرق بين الضاد والطاء في كتاب الله عز وجل والمشهور من الكلام، ص 92. (95) انظر: ابن منظور، لسان العرب، (دأض).
- (67) السابق، ص 32. (96) ابن مالك، الاعتضاد ص 92.
- (68) السابق ص 59. (97) المقدسي، الطاء، ص 150.
- (69) ابن مالك، الاعتضاد ص 42. (98) انظر: ابن ماك، الاعتضاد، ص 93.
- (70) السابق، ص 52. (99) السابق، ص 93.
- (71) ابن مالك، تحفة الإحطاء ص 12. (100) ابن مالك، الاعتماد، ص 21، وعند الميداني في مجمع الأمثال: (لايبض حجره) والبيض وهو أدنى ما يكون من السيلان يضرب للبخيل الذي لاخير فيه، انظر: الميداني، أحمد بن محمد بن إبراهيم، (ت 518هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، 229/2.
- (72) السابق، ص 12. (101) السابق، ص 25، في جمهرة الأمثال للعسكري، " الحفاظن تحلل الأحقاد"، يضرب مثلاً للرجل يغضب لحميمه وقريبه وإن كان مشاحناً له وقيل لبعضهم ما تقول في ابن العم قال عدوك وعدو عدوك، انظر: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل، (ت 395هـ)، جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت، 349/1.
- (73) السابق، ص 13. (102) الزنجاني، الفرق بين الضاد والطاء، ص 32.
- (74) السابق، ص 10. (103) ابن مالك، الاعتماد ص 35، وفي مجمع الأمثال للميداني: (لا تنفّس الشوكة بمثلها فإن ضلّعها معها)، أي لا تستعن في حاجتك بمن هو للمطلوب منه الحاجة أنصح منه لك، ويروى "فإن ابتها لها" وروى أبو عمر "فإن ضلّعها لها" أي ميلها لها. 230/2.
- (75) السابق، ص 10. (104) ابن ماك، الاعتضاد ص 63، انظر: الميداني، مجمع
- (76) الداني، الفرق بين الضاد والطاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من كلام العرب، ص 89.
- (77) انظر: الشيباني، الفرق بين الضاد والطاء، ص 46-47.
- (78) المقدسي، يوسف بن إسماعيل، الطاء، ص 169.
- (79) ابن مالك، تحفة الإحطاء، ص 14.
- (80) الزنجاني، الفرق بين الطاء والضاد، ص 36-37.
- (81) المقدسي، يوسف بن إسماعيل، الطاء، ص 169.
- (82) الاعتضاد ص 52.
- (83) الحرزاني، أبو العباس أحمد بن حماد بن أبي القاسم، (ت 618هـ)، المصباح في الفرق بين الضاد والطاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003، ص 14-15.

- الأمثال، 21/1.
- (105) ابن مالك، الاعتماد ص 38.
- (106) الداني، الفرق بين الضاد والطاء في كلام الله عز وجل والمشهور من كلام العرب، ص 97.
- (107) ابن مالك، الاعتماد 22، هذه العبارة من خطبته حين بلغه قتل عامله حسان بن حسان، انظر: المبرد، محمد بن يزيد (ت 285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط3، 1997م. 1/ 20-21.
- (108) ابن مالك، الاعتضاد ص 39.
- (109) السابق، ص 44.
- (110) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت 711 هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ، (عظب).
- (111) السابق، ص 54.
- (112) السابق، ص 55.
- (113) السابق، ص 56.
- (114) ابن منظور، لسان العرب، (عظب).
- (115) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن الطاهر يعقوب (ت 718 هـ)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005م، ص 116.
- (116) ابن مالك، الاعتضاد، ص 57.
- (117) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ)، مقاييس
- اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م، 3/373.
- (118) ابن منظور، لسان العرب، (ظأب).
- (119) ابن مالك، الاعتضاد، ص 67.
- (120) السابق، ص 69.
- (121) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت 458 هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 9/10.
- (122) انظر: الداني: الفرق بين الضاد والطاء في كلام الله عز وجل والمشهور من كلام العرب، ص 36 ومابعدا. والخولاني، حصر حرف الطاء، ص 17، والحراني، المصباح في الفرق بين الضاد والطاء، ص 14، السرقوسي، أبو الربيع سليمان بن أبي القاسم، طاءات القرآن الكريم، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003م، ص 22.
- (123) ابن مالك، الاعتضاد، ص 88.
- (124) الصقلي، معرفة الضاد والطاء، ص 45.
- (125) ابن منظور، لسان العرب، (حظل - حنظل).
- (126) انظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك، أرجوزة في الفرق بين الضاد والطاء، تحقيق: طه محسن، مجلة المورد، مجلة تراثية فصلية تصدرها وزارة الثقافة والإعلام العراقية، المجلد (15)، العدد (3) 1986م، ص 100.

## المصادر والمراجع

- دار الاتحاد العربي، القاهرة، ط1، 1981م.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255 هـ)، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الهلال، 1423 هـ.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت 597 هـ)، أخبار الحمقى والمغفلين، ط4، بيروت، دار الآفاق، 1982م.
- الجوهري، أبو إسماعيل بن حماد (ت 393 هـ)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1987.
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت 444 هـ)، الفرق بين الضاد والطاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، 2003م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 321 هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم، بيروت، ط1، 1987.
- ابن دقيق العيد، أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري (ت 702 هـ)، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، مؤسسة الريان، ط6، 2003م.
- الزنجاني، أبو القاسم سعيد بن علي (ت 471 هـ)، الفرق بين الضاد والضاد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2004.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت 686 هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، ط1، بيروت، 2001م.
- الأسترياذي، محمد بن الحسن الرضي (ت 686 هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور حسين وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1982م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله (ت 577 هـ)، زينة الفضلاء في الفرق بين الطاء والضاد، تحقيق: رمضان عبد التواب، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1971 م.
- براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط2، 1994م.
- بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000م.
- حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب، القاهرة.
- الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، منشورات وزارة الإعلام العراقية، 1981م.
- الحراني، أبو العباس أحمد بن حماد بن أبي القاسم (ت 618 هـ)، المصباح في الفرق بين الضاد والطاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003م.
- حسينين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة،

السبع وعلها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الكتبي، محمد بن شاکر (ت764هـ)، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، 1974.

كانتینو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرماضي، 1966م.

ابن مالك، جمال الدين بن محمد (ت672هـ)، الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، تحقيق: حسين تورال وطه محسن، مطابع النعمان، 1971م.

ابن مالك، جمال الدين بن محمد الأندلسي (ت672هـ)، تحفة الإحطاء في معرفة الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مجلة العرب، (ج1، 2)، دار اليمامة، الرياض، تموز- آب (2009م).

ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي (ت672هـ)، الاعتماد في الفرق بين الظاء والضاد ويلييه فانتظائر فانتظائر الظاء والضاد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003م.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي (ت672هـ)، أرجوزة في الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: طه محسن، مجلة المورد، مجلة تراثية فصلية تصدرها وزارة الثقافة والإعلام العراقية، المجلد (15)، العدد (3) 1986م.

الميرد، محمد بن يزيد (ت285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط3، 1997م.

المقدسي، يوسف بن إسماعيل بن عبد الجبار بن أبي الحجاج (ت637هـ)، الظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط1، 2004.

المقدسي، علي بن غانم (ت1004هـ)، بغية المرتاد لتصحيح الضاد، تحقيق: محمد جبار المعبيد، مجلة المورد، المجلد 18، ع2.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

الميداني، أحمد بن محمد بن إبراهيم، (ت518هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

الهدليون، ديوان الهدليين، تحقيق: أحمد أبو الزين، محمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1965م.

اليافعي، عبدالله بن أسعد (ت768هـ)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، بيروت، 1970م.

ابن يعيش، موفق الدين النحوي، (ت643)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

السرقوسي، أبو الربيع سليمان بن أبي القاسم (ت آخر القرن السادس الهجري)، ظاءات القرآن الكريم، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق ط1، 2003م.

سوسير، فصول في علم اللّغة، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة.

سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

شمس الدين بن النجار (ت870هـ)، غاية المراد في معرفة إخراج الضاد، تحقيق: طه محسن، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني، المجلد التاسع والثلاثون، 1988م.

الشيبياني الموصل، أبو بكر عبدالله بن علي (ت797هـ)، الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003م.

ابن الصابوني، أبو بكر محمد بن أحمد (ت634هـ)، معرفة الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار نينوى، دمشق، ط1، 2005م.

الصاحب بن عباد، إسماعيل بن عباد بن العباس (ت385هـ)، الفرق بين الظاء والضاد، تحقيق: محمد آل ياسين، بغداد، 1958 م عابنة، يحيى، النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، منشورات جامعة مؤتة، ط1، 1997م.

عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997 م.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل (ت395هـ)، جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ)، المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار الفكر، دمشق، 1983م.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجايي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1993م.

فندريس، اللّغة، ترجمة عبد الحميد الداوخلي، ومحمد القصاص.

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن الطاهر يعقوب (ت718هـ)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005م.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات

## Ibn-Malik's Approach in Differentiating between Al-ḍād and Al-ẓā

*Omar Mohammad Abu Nawas\**

### ABSTRACT

This study focuses on Ibn-Malik's approach in differentiating between Al-ḍād and Al-ẓā. It analyzes the important features of Ibn-Malik's approach throughout a phenomenon that balances the two phonemes based on multiple reasons and a diversity of classifications. The study also investigates Ibn-Malik's efforts in understanding the heritage of Al-ḍād and Al-ẓā, as well as appreciating the basics of his approach by adding the following: linguistic codes in order to distinguish the difference between Al-ḍād and Al-ẓā; coherence; induction and citation; and exploring certain linguistic issues in word formations of Al-ḍād and Al-ẓā. As a final point, the study concludes with the most important findings conducted throughout the study.

**Keywords:** Approach, Ibn-Malik, Phonemes, Al-ḍād, Al-ẓā.

---

\* German Jordanian University, Jordan. Received on 19/4/2016 and Accepted for Publication on 9/7/2016.